آليات اعتماد برنامج إنمائي فعال في التنمية المستدامة

Mechanisms for the Adoption of an Effective Development Program in Sustainable Development

حاج تقي الدين	عبد القادر عوادي	قويدر محمد الطيب
جامعة تبسة - الجزائر	جامعة بسكرة - الجزائر	جامعة المنار - تونس
Takiiliya@hotmail.fr	Abdelkader.aouadi39@gmail.com	Tayebkouider1@gmail.com

Published:30/12/2018 Accepted:30/11/2018 Received: 30/10/2018

ملخص:

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو المساس أو الأضرار بحق وقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم للبقاء على قيد الحياة "وهذا يعني أن التنمية المستدامة تهدف إلى تلبية حاجات الجيل الحالي من دون تفريط أو الإهمال في حاجات الجيل اللاحق ومن خلال هذا التعاريف أمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية لحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة، وضمان متطلبات الأجيال المقبل.

إلا أن التحول نحو الاستدامة المنشودة لا يبدو ممكنا بدون حدوث تغير رئيس وجذري على مستوى النموذج المعرفي بحيث يراعي خصوصية الأنساق الثقافية للمجتمعات، بغية تطبيق برامج تنموية تناسب طبيعة كل مجتمع، كذلك لا بد من برامج تنموية تشرك الإنسان، ولا تهمله بالاعتماد على موارد الطبيعة فقط، وينبغي مواءمة الخطط التنموية بحيث تتوافق وقيم ومثل الإنسان، حتى تجعل هدف حركته وإشراكه في التنمية، ليس ذا بعد مادي وأرضي فقط، بل ذا بعد معنوي، الأمر الذي يضمن استقطاب أكبر عدد من الطاقات الإنسانية، بل ويكون البذل في الجهد مضاعفا . فان أي تنمية مستدامة لا تضع برامجها وفق قيم المجتمع، فمصيرها الفشل، والعكس يضمن تحقيق النمو، والإبداع، والتعاون، بدل التنافس،والاحتكار لأن دافع الحركة ليس مادي فقط بل سماوي، الأمر الذي يشعر كل فرد بالاطمئنان من صحة نشاطه في ظل قيمه فيتضاعف مردوده وجودة أداءه، وبهذا الشكل يمكن الحديث عن تنمية مستدامة حقيقية، تقضي على الفقر والجوع وتضمن النهضة الشاملة.

الكلمات المفتاحية: الآلية، التنمية المستدامة، البرنامج .

تصنيف JEL: Q01, Q56, R11 .

Abstract:

Sustainable development is defined as development that meets the needs of the present generation without sacrificing, compromising or harming the right and ability of future generations to meet their survival needs. However, the shift towards sustainability does not seem possible without a fundamental and radical change at the cognitive level to take into account the specificity of the cultural patterns of societies in order to implement development programs that are appropriate to the nature of each society. There is also a need for development programs that involve people, not only by relying on the natural resources, and those development plans should be adapted to the values and ideals of man, so as to make the goal of his movement and involvement in development not only having a physical and earthly dimension, but a moral dimension too, which ensures the polarization of the largest number of human energies doubled.

It is agreed that any sustainable development which does not put its programs according to the values of society is doomed to failure. Taking into account this aspect, however, ensures growth, creativity, cooperation, competition rather than monopoly because the motive of the movement is not only physical but heavenly, which makes everyone feel reassured by the validity of his activity in light of the value of his/her morals and the quality of performance, and as such, we can address real sustainable development which is able at eradicating poverty and hunger and ensuring the comprehensive renaissance.

Key words: Mechanism – Sustainable Development - Development Programming

JEL Classification: Q01, Q56, R11.

*** مرسل المقال:** حاج تقي الدين

تمهيد:

تتلخص الغاية الأساسية للتنمية المستدامة، لتحقيق زيادة معينة في مستويات الإنتاج من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع وفق طرق وسياسات معتمدة والعمل على توزيع هذا الإنتاج على الأطراف التي ساهمت في إنتاجه وفق معايير وأسس معينة مقبولة في المجتمع وتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع .

إذن المحاولات الهادفة إلى زيادة الإنتاج يطلق عليها بعملية **التنمية المستدامة**، وهي تمثل المشكلة الأساسية للمجتمعات البشرية في مختلف العصور والأزمان لتحقيق العيش الرغيد والسعادة لجميع أفراد المجتمع، إذن التنمية المستدامة هي «ارتفاع مستويات المعيشة للناس العاديين.[1]

تعتبر علمية التنمية الاقتصادية من أكثر الأنشطة الإنسانية تعقيدا وتشابكا، فهي تتداخل مع مختلف العلوم ولها ارتباطات مع العديد من الأنشطة الحياتية فهي تتأثر وتؤثر فيهما.

لذا فان دراسة علم الاقتصاد وعلم الاجتماع بالإضافة إلى علم الإنسان "الأنثروبولوجيا"، أمر ضروري كما يتطلب المعرفة والاطلاع والتعامل السليم مع عدد من العلوم والأنشطة الحياتية المختلفة كما وترتبط عملية التنمية المستدامة بعلاقة متينة مع مجمل العقائد السائدة في المجتمع، وهي تتأثر بالحالة الثقافية والسياسية والاجتماعية وبالنماذج والسلوكيات الأخلاقية السائدة في المجتمع، وهي تتناول في آن واحد نشاط الفرد و المجموع داخل المجتمع.

لذلك فان عملية التنمية يجب أن تنسجم وتتوافق مع القيم والمفاهيم السائدة في المجتمع، ويجب إن لا تتعارض مع الفطرة الإنسانية.[2]

لذلك فان عملية التنمية لا تتم وفق وظيفة علم الاقتصاد فقط بل تتداخل معها بشكل كبير طبيعة المذهب المعتمد، لذلك يتطلب توضيح وتحديد مدلولات ومميزات كل من العلم والمذهب الاقتصادي وتحديد دور كل منهما والعلاقة الوظيفية بينهما في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

ومنه فإن مفهوم التنمية يختلف من مجتمع لمجتمع آخر, كما تختلف مستوياته من شعب لآخر, ولذا فمن الصعب جدا إيجاد تعريف موحد بين علماء التخصص, والمتفق عليه أن للتنمية سمات مشتركة لا تختلف من مجتمع لآخر, مثل استهداف الرخاء الاقتصادي ومثل تعبئة الموارد والطاقات لانجازها, إلا أنها من جانب آخر عملية متمايزة من حيث مفهومها وأهدافه.[3]

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم الإشكالية، وأهم مواضعه الإشكالية تنصرف إلى إن محدوديته جاءت بسبب اقتصاره على البعد الاقتصادي عند ظهوره الأول، ثم تحركه ليتخذ أبعاد الحياة المختلفة، فتحرك إلى اطر أوسع من الحقول المعرفية، جعلته أحد فروعها المهمة، لذا فظهرت: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية السياسية، التنمية الثقافية، التنمية الأخلاقية... الخ. لذا وصف بأنه أحد نماذج الدراسات البينية التي انتشرت على حواف العلوم المختلفة، فاحتل مفهوم التنمية مكانة معتبرة فيها[4]. إلا أن أهداف التنمية المستدامة في كل المجالات هي تحقيق النمو والقضاء على الفقر والجوع والأمراض وتحقيق الرفاهية والصحة والأمن والاكتفاء الذاتي. فما هي أبرز آليات التنمية المستدامة في تحقيق إستراتيجية الإنماء والتقدم الفردي والمجتمعي ؟

من يقوم بمهام التنمية :

تتفق الحضارة الغربية المادية بجانبيها (الاشتراكي والرأسمالي) والفكر الإسلامي بوجود دور مهم للدولة في تنفيذ وتوجيه العملية التنموية في المجتمع (يختلف هذا الدور حسب المنطلقات والخلفيات الأيدلوجية لهما)، فالدولة التي تديرها الطبقة البروليتارية يتوسع دور الدولة في جميع مفاصل الحياة لدرجة تحكمها في إدارة وتنفيذ العملية التنموية فيها بشكل كامل .[5]

أما الدول التي يقودها الرأسماليين فدور الدولة يتمثل بدور الضامن والحامي **لمصالح قوى السوق** المتمثلة **(أصحاب الأموال،نقابات العمال، مصلحة الضرائب)**، إضافة لمهمتها في حماية ورعاية الموازنات المتعددة لقوى السوق ولمصالح أفراد المجتمع، وتمتد مهمة الحماية إلى خارج الحدود الوطنية لحماية مصالح قوى السوق الوطنية وفق مبدء التصارع المصلحي.

فالجهة التي تقود تنفيذ عملية التنمية في النظام الرأسمالي هم رجال الأعمال بالتنسيق مع قوى السوق، وذلك حسب الأدوار والوزن النسبي لكلا منهما.[6]

كما وتتميز الحضارة الغربية الرأسمالية بإعطاء دور مهم للمجتمع في تحديد عمليات ومسارات التنمية، وذلك باعتماد صيغ ديمقراطية معينة، وضمن وجود مؤسسات اجتماعية مستقلة أطلق عليها **مؤسسات المجتمع المدني**، تمارس هذه المؤسسات دورا مهما في توجيه ومراقبة الخطط والسياسات في تحقيق أهدافها أو ضمن عملية الدفاع عن مصالح وأفكار المنتسبين إليها، ويلاحظ أن الأفكار التي تعتمدها هذه المؤسسات منسجمة مع مادية حضارتها.

أما المجتمع الإسلامي فانه ينظر إلى إن الإنسان هو الكائن الأمثل والأكمل بين جميع مخلوقات الكون، والتي خلقت كلها لأجله فهو أشرفها. " و اذ قال ربك للملائكة إني خالق بشرا من صلصال من حمأ مسنون * فاذا سويته و نفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين " - ص: 71-72 -. كما يشتمل مفهوم الإنسان أبعادا عقلية وحضارية إضافة إلى أبعاد أخرى أبرزها استخلاف الله في الأرض وتعليمه الأسماء كلها والتوبة عليه.[7]

إن الإسلام جعل الحياة إنسانية، وأعطاها هدفا واتجاها نبيلا، وعامل الإنسان بوصفه إنسانا وليس مجرد عنصر من عناصر الإنتاج، أو أداة للصراع الطبقي، بل هو خليفة الله في الأرض، وحيث أنه كذلك فهو صانع التغيير و مسؤول عن صناعة طريقه نحو التقدم والازدهار. لهذا فإن الباعث للتنمية الإسلامية ليس الربح أو تحقيق أهواء الحكام وإنما تنطلق من غايات إنسانية، وحتى يصبح الإنسان محررا مكرما يعمر الدنيا ويحييها بالعمل الصالح.

من جهة أخرى، يعالج الإسلام التنمية الاقتصادية بوصفها جزءا من مشكلة أكبر هي مشكلة التنمية الإنسانية. لذا فهو معني بتوجيه الأخيرة في الاتجاه الصحيح، فتصبح التنمية الاقتصادية جزء لا يتجزأ من التنمية الأدبية والاجتماعية والاقتصادية للجماعة الإنسانية. كما أنه يضع الإنسان في مركز الجهد التنموي، فالتنمية تعني تنمية الإنسان وتنمية بيئته المادية والاجتماعية والثقافية.[8] وحيث أن البشر يشكلون رصيد التنمية ومبتغاها، فانه لا يمكن أن تتحقق التنمية ما لم تجد قولا لدى المعنيين بها. لذا فان المنظور الذي يتبناه الإسلام هنا هو أنه حق أصيل من حقوق الإنسان.

إن الباعث للتنمية الإسلامية ليس الربح أو تحقيق أهواء الحكام وإنما تنطلق من غايات إنسانية، وحتى يصبح الإنسان محررا مكرما يعمر الدنيا ويحييها بالعمل الصالح ليكون بحق خليفة الله. كما ينفرد الإسلام عن غيره من الأديان في أنه وضع المرأة في مكانتها المناسبة، فأقام توازنا منسجما بينها وبين الرجل، بما يضطلع به كل منهما من أدوار في بناء الحياة الإنسانية، ولكل مجاله واختصاصاته التي يتمايز بها عن غيره. يقول تعالى في كتابه العزيز" يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم " - الحجرات: 13 -.[9]

المذهب الاقتصادي خطوة أولى في تحقيق عملية التنمية المستدامة :

المذهب من الناحية الفلسفية عبارة عن مجموعة من الآراء والنظريات الفلسفية ارتبطت مع بعضها ارتباطا منطقيا لتشكل وحدة عضوية متسقة ومتماسكة، ويمثل بشكل عام المنهج الذي يشتمل على مجموعة من النظريات والأفكار والمعارف والأسس المراد تطبيقها في الحياة من اجل تحقيق الرفاهية والأمن .

واستنادا لذلك يمكن تعريف المذهب الاقتصادي كونه يمثل **مجموعة المبادئ والأسس والمفاهيم الاقتصادية التي يتم بموجبها تحديد المنهاج والطريقة لتوجيه سلوكيات ونشاطات الأفراد نحو اتجاه معين تحدد الأهداف والغايات الاقتصادية المنشودة يتم بموجبها تحقيق الرفاهية عبر مسيرة الحياة.**[10]

لذلك فعلم الاقتصاد يبين **كيف تجري** الأحداث والظواهر الاقتصادية في المجتمع، أما المذهب الاقتصادي فانه يبين **كيف ينبغي** إن تجري الأحداث والظواهر الاقتصادية في المجتمع . فهناك تفاعل وتداخل وعلاقة متبادلة بين العلم والمذهب. **لذا فان كثير من المفاهيم والنظريات الاقتصادية العلمية لها قراءات مختلفة باختلاف المذهب الاقتصادي المعتمد .**[11]

النظام الاقتصادي خطوة عملية تطبيقية ثانية:

يتكون النظام الاقتصادي من عملية دمج وتطبيق المفاهيم والأفكار الاقتصادية وفق المذهب الاقتصادي المعتمد،(**النظام الاقتصادي يمثل مجموعة الإجراءات المؤثرة على الاختيار الاقتصادي الذي يستهدف توجيه الموارد نحو الأهداف).** وتتكون هذه **الإجراءات من الطرق والأدوات** المستخدمة لإدارة العملية الاقتصادية، وتتحدد الوظائف الاقتصادية بالجهة التي تتخذ القرار وكيفية التنسيق بين الوحدات والأنشطة الاقتصادية وفي كيفية وضع أولويات الأهداف المراد تحقيقها في المجتمع .[12]

هدف التنمية المستدامة تحقيق النمو وتحسين مستوى الحياة :

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه يمثل الزيادات الكمية في الإنتاج للأنشطة الاقتصادية، إما التطور فانه أوسع معنى وشمولا من النمو فهو يمثل التغير النوعي في كيفية تحقيق الإنتاج من حيث الوسائل وشكل المؤسسات الإنتاجية ومستوى العلاقات والمستوى الثقافي وكفاءة العاملين ونوعية السلوكيات والأعراف السائدة التي تحكم العلاقات الإنسانية السائدة بين الأفراد داخل المجتمع[13] . لذلك فان العملية التنمية تسعى لتحقيق التطور لتحسين مستوى المعيشة للأفراد داخل المجتمع.

ويصاحب عملية التطور الاقتصادي تغيرات بنيوية في هياكل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي أساليب الإنتاج ينتج عنها تحقيق زيادة مستمرة في الناتج الإجمالي وتوزيع عادل لحصة الفرد منه، وتعتبر الزيادة الحاصلة في حصة الفرد من الدخل القومي مؤشر جيد لحصول التطور الاقتصادي ولكن إن المستهدف الحقيقي من عملية النمو لا ينبغي أن يكون هو الكثرة والتكاثر المادي, بل الحياة أفضل بما تنطوي عليه من أبعاد غير اقتصادية, أي البعد الفكري والنفسي والثقافي التي لا تقل أهمية عن البعد الاقتصادي.[14]

تحديد طبيعة السلوك التنموي للإنسان في المجتمع :

تتفق الحضارة الغربية المادية (الرأسمالية والاشتراكية) والحضارة الإسلامية على أن الإنسان هو الهدف والغاية، وهو المحرك للعملية الاقتصادية، ولكنهم يختلفوا في تحديد سلوكه وشخصيه وتركيبة هذا الإنسان، كما يلي :

ا - في النظام الرأسمالي : تفترض النظريات الاقتصادية للنظام الرأسمالي على وجود الإنسان الاقتصادي وتعرفه بكونه ذلك الكائن الذي يسعى بعقله وفطرته لخير نفسه، وحاول ادم سميث تصوير العلاقات الاقتصادية المركبة والمتشابكة كونها مبنية

على فكرة الغريزة الاقتصادية المتأصلة في الإنسان تجعل منه يتجه دائما في سلوكه وتصرفه باتجاه البحث عن مصلحته ومنفعته الشخصية.

يتصف الرجل الاقتصادي طبقا لمفاهيم المذهب الرأسمالي بخصائص مميزة تنبع من نظرته للحياة والكون والعلاقات المتداخلة بينهما وذلك كما يلي:[15]

(1) تتحدد سلوكيات المنتج والمستهلك كونه رجل رشيد يسعى إلى تحقيق اكبر منفعة له بأقل التكاليف الممكنة.

(2) تحكم ممارسته للأنشطة الاقتصادية إطار الحرية، وان سلوكيته الاقتصادية تعكس حرية الإنسان وإرادته الحرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

(3) تحكم ممارسته للأنشطة الاقتصادية النظرة المادية، وليس للجانب الروحي دور مهم مع وجود نظام أخلاقي متطور .

(4) المصلحة الشخصية الذاتية هي المحرك الأساسي لممارسة العملية الاقتصادية وهذه المصلحة كفيلة بتحقيق أهدافه، وأهداف المجتمع.[16]

ب - **في النظام الاشتراكي:** تحكم سلوكية الإنسان في تصرفاته الاقتصادية سمات وخصائص تتصف بالديناميكية والتغير طبقا للمقتضيات والعوامل التي تفرضها طبيعة الصراع والتناقض المرير بين أدوات وأشكال الإنتاج من جهة وعلاقات الإنتاج من جهة أخرى.

فالإنسان في كل مرحلة من مراحل التطور نموذج من السلوكيات تميزه وتتجسد بشكل كبير في تحديد سلوكية حياته الاقتصادية والاجتماعية.

ج - **في النظام الإسلامي :** الإنسان في الفكر الإسلامي **(كائن مفكر ومؤمن)**، فالمحرك الرئيسي لحركة الإنسان الاقتصادية طبقا لفطرته الإنسانية تتمثل بحبه للخير والسعادة وبغضه للألم والشقاء لنفسه، فهنا يتفق الفكر الإسلامي والرأسمالي بكون الدافع الذاتي هو المحرك لسلوكيته الاقتصادية ولكنهم يختلفوا في تحديد مفهوم السعادة والشقاء فالفكر الرأسمالي يحصرها في قيم مادية صرفه في حين يتوسع المضمون في الفكر الإسلامي ليشمل المضمون المادي والروحي في آن واحد وله تفسير معين لمضمون الدافع المادي منسجم مع حركته التكاملية الروحية في الحياة .[17]

لذلك يمكن تصوير الرجل الاقتصادي في الفكر الإسلامي بالخصائص التالية:

(1) الرجل الرشيد الذي يسعى لتحقيق اكبر قدر ممكن من المنفعة المادية والروحية على المستوى الفردي والمجتمع بأقل التكاليف.

(2) تحكم تصرفاته الاقتصادية الخوف من العقاب والشوق إلى الثواب بانسجام مع فطرته المادية وذلك ضمن مشروع متطور من التربية الإسلامية، لتعزيز إنسانية الإنسان عند ممارسة النشاط الاقتصادي في الإنتاج والاستهلاك.

(3) تحكم تصرفاته الاقتصادية تطبيق فكرة الاعتدال لا إفراط ولا تفريط واعتماد معايير لتطبيق الرشد في السلوك الاقتصادي.

(4) اعتماد نموذج للأخلاق ينسجم مع ما سبق وطبقا للقواعد الإسلامية»

لذلك فالفكر الإسلامي عمل على تحقيق أقصى استغلال ممكن للموارد الطبيعية, وأقصى استفادة ممكنة من الموارد البشرية حتى تتوافر المنتجات - سلعية وخدمية - وتوزيعها على جميع الأفراد في المجتمع جزءا من تلك المنتجات, يحكم نصيب كل فرد مبادئ العدالة الشرعية في التوزيع.[18]

وبخصوص علاقة الفرد والمجتمع فان **المجتمع الغربي الرأسمالي** استند في ذلك على مبدأ أساسي **هو تعزيز حرية الفرد ضمن مصالح المجتمع** لتحقيق العملية التنموية المنشودة، فهي علاقة مادية تعتمد على تحقيق المصالح المشتركة ضمن **نموذج أخلاقي خاص** يتم بموجبها، ويعتمد هذا التموج على الأوزان النسبية لقوى السوق، مكونة بذلك إطار خاص بها، لقد تحقق هذا النموذج بعد صراع طويل توصل النظام في نهاية الخط إلى هذا الإطار الذي يمثل النموذج الاقتصادي المطبق حاليا، ومن خصائص هذا النظام إيفاءه بالمتطلبات الإنسانية، وقدم بذلك تجربة إنسانية جديرة بالاحترام، قدمت بموجبها خدمات عظيمة في هذا المضمار ضمن الصرح الكبير من المؤسسات الاجتماعية لخدمة هذا الهدف.[19]

إما الحضارة المادية الاشتراكية فإنها تركز بالدرجة الأولى على تحقيق مصالح المجتمع وتعزيز سلطاته وقدراته على حساب حرية وسلطات الفرد، لاعتقادها بان مصالح الفرد تتحقق ضمن تعزيز وتعظيم سلطات المجتمع، وذلك ضمن تحليل فلسفي عميق يعتمد التفسير المادي للتاريخ.

لذلك فان الحضارة الغربية المادية (الرأسمالية والاشتراكية) تقف موقف النقيضين بخصوص تحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع كما بينا آنفا.

أما الفكر الإسلامي فيمكن أن نلخص نظرته بخصوص علاقة الفرد والمجتمع بأنها تتم وفق **(موازنة)** وتتم عملية الموازنة من خلال تحديد حقوق ومصالح كل طرف بشكل متوازن طبقا للأحكام الواردة في الشريعة الإسلامية، وتستند أحكام الشريعة على **فكرة الوسطية (التي تعني إعطاء كل عامل وزنه الحقيقي وفق موازين عدل)**، ولا يقصد بالوسطية إيجاد حالة توافقية بشكلها انتهازي كحل لمشكلة معينه.[20]

التوازن في العملية التنموية :

لقد نجحت الحضارة الغربية الرأسمالية في تحقيق التوازن داخل الأنشطة الحياتية للمجتمع وتشمل عملية التوازن تلك المتحققة بين قوى السوق داخل المجتمع، والتوازن المتحقق بين الأنشطة الاقتصادية في مراحلها المتعددة .

فعملية التوازن المتحققة **في توزيع الدخل بين الأفراد** داخل المجتمع الغربي تمثل انعكاس لعملية التوازن التي استطاع النظام الرأسمالي تحقيقها لضمان بقاءه ولضمان مصالح قوى السوق داخل مجتمعه، مع ضمان مصالح الأفراد الذين هم خارج النشاط الاقتصادي وهم (كبار السن والفقراء والعاطلين عن العمل لأسباب عديدة حيث ضمنت لهم قوانيين الضمان الاجتماعي حقوق للعيش الكريم بواسطة مؤسسات اجتماعية ضخمة)، إن عملية التوازن تلك لم تتحقق إلا بعد أن مر النظام الرأسمالي بمراحل متعددة من الصراع الطبقي بين قوى السوق، استطاع في النهاية التوصل إلى الحالة التوافقية للتوازن تضمن مصالح الجميع ضمن مصلحة المجتمع، وتمثل دور الدولة القيام بمهمة الراعي والحامي لهذه الصيغة التوافقية، وبموجب هذا الاتفاق تم إعداد وصياغة (**المفاهيم والأسس الفكرية للحضارة المعاصرة**)، **فهذه المفاهيم والأسس الفكرية جرى صياغتها بصورة لاحقه أو مترافقة مع هذا الصراع، فهي بذلك منسجمة معه وتمثل انعكاس حقيقي له، وهي لم تعتمد في تطبيقها على أسس فكرية لمبادئ العدالة معتمدة مسبقا من قبل المجتمع .**[21]

أما علاقاته الدولية مع المجتمعات العالمية فيحكمها تحقيق المصالح المادية للأطراف الممثلة لقوى السوق الوطنية، **ولا نرى تطبيقه الموازنة التي اقرها داخل مجتمعه بل اعتمد بدلا عنها مبادئ المصالح المادية له**، لذلك نرى حالة التصارع في العلاقات الدولية وفق هذه الأسس والمفاهيم المادية .

واستنادا لذلك فان التوازن الموجود في عناصر عملية التنمية يغلب عليه الهدف الاقتصادي المادي على حساب الأهداف الأخرى (الاجتماعية، البيئية، الثقافية والعسكرية... الخ).

بموجب ذلك برزت مشاكل وأضرار من نوع جديد كنتيجة طبيعية(بسبب النموذج المعتمدة في تحقيق العملية التنموية)

استنادا لذلك ظهرت أصوات لمفكرين من داخل الحضارة الغربية تطالب بمعالجة هذه المشاكل والأضرار الناتجة والمرتبطة بنموذج الحضارة الغربية لعملية التنمية، نشء عنها نمو وعي واسع شكل عامل ضغط كبير طالب بمعالجة هذه المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها، انعقدت لأجلها مؤتمرات عالمية متعددة منها على مستوى القمم، تبلور على أثرها تكوين أفكار ومفاهيم لنماذج جديدة ومتطورة لعملية التنمية المتوازنة، لتجاوز المشاكل والسلبيات الناتجة من تنفيذ النماذج التقليدية للتنمية، أطلق على هذه النماذج والمفاهيم الجديدة اسم **(التنمية المستدامة)** .

أما الفكر الإسلامي فانه يمتلك حجم كبير من المضامين والأفكار والمبادئ ذات البعد العميق والعلمي في تحقيق التوازن المستند إلى مبادئ للعدالة، يتطلب تجميعها وصياغتها ضمن نظريات متكاملة ومتراصة ، وتكوين مفاهيم متطورة قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة، يتم بموجبها تنفيذ المفاهيم الواردة في التنمية المستدامة، إن متطلبات التنمية المستدامة يمكن تحقيقها طبقا للنموذج المعرفي الإسلامي، **لان مبادئ العدالة والتوازن المطلوبة لتحقيق العملية التنموية المستدامة تنسجم وتتناسق مع المفاهيم الإسلامية**، يساعد على تنفيذها التثقيف المركز لمبدوء عبودية الإنسان لخالقه مما يجعل الإنسان مطيع لتنفيذ الأحكام المشرعة له طبقا للشريعة الإسلامية، وليس وفق المصالح المادية الصرفة، كما ويمثل مفهوم خلافة الإنسان في الأرض التخويل الممنوح له من الخالق بعمارة الأرض، حيث جرى تسخير جميع موجودات هذا الكون لخدمته ولتحقيق هذه الغاية في المدى **الشرعي**.[22]

من ذلك نستنتج أن نجاح تنفيذ أي عملية تنموية حقيقية تتطلب توفر نوعين من المقومات الأساسية الأولى مادية والثانية معنوية طبقا للظروف والعوامل السائدة في حينه. **المجموعة الأولى** :تمثل مجموعة عناصر الإنتاج المادية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والطبيعية.

وتمثل المجموعة الثانية : عوامل داخلة في ذاتية الإنسان وتتمثل بمجموعها القيم والمبادئ والمفاهيم الفطرية والمكتسبة التي يعتقد بها الفرد والمجتمع.

أن كلا المجموعتين لها أهمية متساوية في تحقيق النجاح في تنفيذ العملية التنموية فالمبادئ والمفاهيم العقائدية تمثل الموجه والمرشد تحكم تصرفات وسلوكيات الأفراد، **لذا يجب أن تكون تلك المفاهيم منسجمة مع طبيعة الإنسان الفطرية ومنسجمة مع التطورات الثقافية الحاصلة لتتوفر لها قناعة الأفراد بها**. كما وان توافر عناصر الإنتاج المادية بالحجم والنوعية المطلوبة مهم جدا في نجاح أو فشل المشاريع التنموية، فوجود نظام عقائدي متطور ونموذجي لحاله لا يمكن أن نحقق بموجبه التنمية الحقيقية،ما لم يترافق معه التحضير لعناصر الإنتاج طبقا لمتطلبات عملية التنمية المراد تنفيذها.[23]

الدور الصحيح للدولة في التنمية المستدامة

على الرغم من إن النمو والتنمية هما فرض كفاية على المكلفين الذين هم أفراد المجتمع كل بحسب طاقاته المختلفة ومقدرته في توظيف فوائضه المالية والبشرية لتحقيق قفزات إنمائية وتنموية، يتطلبان تدخل الدولة، عندما تعجز طاقات الأفراد وإمكاناتهم المباشرة عن تحقيق غاياتها. ويأتي دور الدولة في الإنماء والتنمية، بحكم ما وضع تحت يدها من إمكانيات على شكل ملكية عامة، تديرها بما يحقق الصالح العام، أو على شكل موارد مالية، أقرت الشريعة تحصيل الدولة لها من الأفراد، من زكوات وخراج وضرائب.[24]

إن تدخل الدولة يأتي ليمكن تدخل القطاع الخاص في توزيع الدخل والثروة بصفة عادلة، فمن الضروري إيجاد توازن بين آلية السوق والعمليات المخططة التي تصنعها الدولة، والتي يجب أن يشارك في بلورتها جميع الفاعلين الاقتصاديين. كما أن عليها أن تتبع، في الوقت نفسه، أهدافا اجتماعية كالعدالة الاجتماعية، وأهدافا اقتصادية كتحقيق النمو الاقتصادي. وهذا ما يميز الاقتصاد الإسلامي، بشرط أن يحظى القطاع الخاص بحوافز كافية من اجل الاستمرار الديناميكي لعملية التنمية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.[25]

التنمية من منظور إسلامي تعتمد على إعطاء الإنسان الحرية

تعد مشكلة الحرية أقدم المشكلات الفلسفية وأعقدها. وهي مشكلة الوجود الإنساني بأسره، فهي مشكلة المشاكل. وهي أهم مشكلة اجتماعية وفلسفية في تاريخ الوجود الإنساني، وذلك لأنها تؤثر مباشرة على وعي الإنسان، وتطابق سلوكه الفردي والاجتماعي؛ بل وعلى وجوده ذاته، وهي تهم الإنسان دون سواه من الكائنات، وبدونها يفقد المرء إنسانيته.

إن الإسلام يرى في «الحرية» الشيء الذي يحقق معنى «الحياة» للإنسان. فالإنسان في المفهوم الإسلامي كائن حر و مسؤول. منحه الله حرية الاختيار، على أن يتحمل هو مسؤولية هذا الاختيار. وتضافرت النصوص الإسلامية في التصدي لكل محاولات مصادرة الحرية الإنسان.يقول الإمام علي في نهج البلاغة " و لا تكن عبد غيرك و قد جعلك الله حرا " .[26] وفي الميدان الاقتصادي «فإن النظرية المعترف بها و التي تحترم باعتبارها حقا أساسيا للمسلم الحر؛ كانت حرية العمل، وحرية الكسب، وحرية سعي المرء حسب هواه» [27]لكن الحرية التي يكفلها الإسلام ليست مطلقة، فالناس يخضعون للشريعة التي تهدف إلى تحقيق رفاهية الجميع بإخضاع كل فرد للنظام. وهكذا فهم أحرار فقط ضمن حدود المسؤولية الاجتماعية كما تحددها الشريعة.

من جهة أخرى، لم تحدد الشريعة نموذجا ولا طرق العمل لإدارة التجارة وتنمية النشاطات الاقتصادية، لكنها حددت على نحو دقيق المحرمات والممارسات المنبوذة. فالناس أحرار في ممارسة أي نشاط اقتصادي، ما دام لا يتعارض مع الشريعة، ويحترم القيم الإسلامية، وهو يرفع النشاطات التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية إلى مستوى العبادة.

وأما الحرية الاقتصادية في الإسلام فهي حرية محدودة بحدود من القيم المعنوية والخلقية التي يتميز بها الإسلام.[28]وعلى الرغم من أن الإسلام أباح الملكية الخاصة بوصفها استخلافا للفرد من الجماعة، لكن الفرد يكون مسؤولا أمام الجماعة عن تصرفاته في ماله وانسجامه مع مسؤولياتها أمام الله تعالى ومتطلبات خلافتها العامة، ومن الطبيعي أن يكون من حق الشرعي للجماعة أن ينتزع من الفرد ملكيته الخاصة إذا جعل منها أداة للإضرار بالجماعة والتعدي على الآخرين، وتوقف دفع ذلك على انتزاعها.[29]

ومع توافر الأدلة على وجوب التنمية سواء في السنة أو من واقع الحياة الاجتماعية بعد الرسول (ص) يمكن أن نصل إلى أن التنمية ليست عملا اختياريا للفرد أو الدولة أو هما معا، وإنما هي فريضة إسلامية لا يكتمل الإسلام إلا بها، ولا ينهض إلا على أساسها .[30] لذا فإن الضمان الحقيقي لنجاح التنمية واستمرارها هو ارتفاع الإسلام بها إلى مرتبة العبادة، إذ لم يكتف بالحث على العمل والإنتاج، بل اعتبر العمل في ذاته عبادة، وان الفرد قريب من الله ومثاب على عمله الصالح في الدنيا والآخرة، وقد سوى الإسلام بين المجاهدين في سبيل الله وبين الساعين من أجل لقمة العيش وكسب الرزق " وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله و آخرون يقاتلون في سبيل الله " - المزمل 20 - . فقد حض الإسلام على تقديم العمال أقصى جهودهم، وأوجب على أرباب العمل عدم إجهاد العمال وإتاحة الفرصة لهم ليستعيدوا نشاطهم وقواهم سواء كان ذلك بشكل تحديد ساعات العمل أو بشكل يتيح للفرد المسلم الراحة النفسية التي تتحقق في فرائض العبادة، ومعاملة العاملين معاملة إنسانية الكريمة. فالعمل في الإسلام محكوم بضوابط عديدة منها: إقرار الحوافز المادية والمثوبة الأخروية، وضرورة بذل الجهود في العمل والإتقان في الأداء، وضمان حقوق العمال، كما ضمن لأفراد المجتمع العاملين عند الدولة توفير المسكن والإحصان والخدمة .[31] من جهة أخرى، فان العمل القسري (السخرة) كان ممقوتا في الإسلام، وقليلا ما كان يلجأ إليه. ويرى روزنتال «أن حضارة كالحضارة الإسلامية نشأت حول التجارة والحياة المدنية لم يكن يمكن المساس فيها بالتوازن الاقتصادي، وكان أمر كهذا يؤدي إلى عواقب وخيمة، وعندما كانت الدولة تعتزم القيام بمشروع واسع النطاق في المدن، كانت فئات ضخمة العدد من الطبقات الدنيا في المجتمع تتقدم لذلك. هذه الأيدي العاملة كان يمكن استخدامها لأي عمل مأجور»

ولما كان التدخل في تحقيق مصلحة الجماعة الإسلامية لا يتم إلا عن طريق الدولة، فإنها تتدخل على أساس القاعدة العامة: (لا ضرر ولا ضرار)، إذ إن تدخلها «يعتبر من المبادئ المهمة في الاقتصاد الإسلامي، التي تمنحه القوة والقدرة على الاستيعاب والشمول». إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إنما هو لضمان تطبيق أحكام الإسلام، التي تتصل بحياة الأفراد الاقتصادية. فتحول مثلا دون تعامل الناس بالربا، أو السيطرة على الأرض بدون إحياء، كما تمارس الدولة نفسها تطبيق الأحكام التي ترتبط بها مباشرة، فتحقق مثلا الضمان الاجتماعي والتوازن العام في الحياة الاقتصادية بالطريقة التي سمح الإسلام بإتباعها، لتحقيق تلك المبادئ .[32]

الخاتمة

رغم التقدم الفكري الذي يمتلكه التراث الفكري والحضاري الإنساني تجاه قضايا التنمية المستدامة ودور الإنسان، إلا إن البلدان التي توصف اليوم بأنها حضارية تعاني من مشكلات تعتبر عقبات تعيق عملية البناء والتنمية بمستوياتهما المختلفة. وقد اتفق المفكرون الغربيون و الإسلاميون على أن مقومات تنمية المجتمع الإنساني هي الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتاحة وذلك بالاستفادة من التقدم العلمي عن طريق الانفتاح الفكري، وتكريم العلماء، وتأمين الرعاية الصحية والاجتماعية، وإعلاء مكانة العمل، وتأمين مصادر التمويل لتنفيذ المشاريع وتلبية الحاجات البشرية.

ويستشف من مقاربة الفكر الإ نساني ذو النزعة المعنوية للتنمية، أنه قد أعطاها أبعادا حضارية وإنسانية سامية ووضعها في إطار كلي شامل، متقدما عن النظرة الوضعية التي قصرت التنمية على التطور المادي، وان التفتت مؤخرا للأبعاد الإنسانية في التنمية. وبهذه الآليات التي أوردناها اتضح أن التنمية لاتقتصر على الجانب الاقتصادي بل يجب أن تكون شاملة لكل الأنساق الأخرى، حتى تقضي على عوامل الفقر والتهميش والجوع وتحقيق الرفاه الأمني والصحي والغذائي والثقافي.

التهميش:

1- نادر فرجاني، عن غياب التنمية في الوطن العربي، **المستقبل العربي)** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (60)، شباط/ فبراير 1982، ص 18.

2- فؤاد عبد المنعم أحمد، **السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2001، ص51

3-فؤاد عبد المنعم أحمد، **السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها**،م.س،51

4- نادر فرجاني، المصدر السابق، ص7

5- يوسف عبد الله صائغ، التنمية العربية والمثلث الحرج، **المستقبل العربي)** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (41)، تموز/ يوليو 1982، ص 6-7

6- يوسف عبد الله صائغ، التنمية العربية والمثلث الحرج، **المستقبل العربي)** م.س، ص 6-7

7-خورشيد أحمد، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، مجلة **أبحاث الاقتصاد الإسلامي**، المجلد 2، العدد 2، 1985، ص 65-66

8- خورشيد أحمد، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، م.س، ص 65-66

9- عبد الهادي علي النجار، **الإسلام والاقتصاد**، سلسلة عالم المعرفة (63)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983، ص33-34.

10- محمد باقر الصدر، فلسفتنا،مركز الدراسات والأبحاث التخصصية، قم،2003،ص12

11- محمد باقر الصدر، فلسفتنا، م.س، ص :13.

12- محمد باقر الصدر، فلسفتنا، م.س،ص:13.

13- فؤاد عبد المنعم أحمد، **السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2001، ص55

14-فؤاد عبد المنعم أحمد،**السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية تطبيقاتها.م.س.55**

15-فالح حسن شفيع، خصائص الفكر الإسلامي والغربي في موضوع التنمية الاقتصادية، نقلا عن http://www.alnoor.se/article.asp?id=19429 في2017/10/31،18:27.

16-فالح حسن شفيع، خصائص الفكر الإسلامي والغربي في موضوع التنمية الاقتصادية، م.س

17-فؤاد عبد المنعم أحمد،**السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها**،م.س، ص55

18-فؤاد عبد المنعم أحمد،**السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها**،م.س،55

19-فالح حسن شفيع، خصائص الفكر الإسلامي والغربي في موضوع التنمية الاقتصادية، م.س

20-فالح حسن شفيع، خصائص الفكر الإسلامي والغربي في موضوع التنمية الاقتصادية، م.س

21-فالح حسن شفيع، خصائص الفكر الإسلامي والغربي في موضوع التنمية الاقتصادية،م.س

22-فالح حسن شفيع،خصائص الفكر الإسلامي والغربي في موضوع التنمية الاقتصادية،م.س

23-فالح حسن شفيع،خصائص الفكر الإسلامي والغربي في موضوع التنمية الاقتصادية،م.س

24- احمد إبراهيم منصور، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية معاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص328

25-محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**،ط2،مؤسسة الكتاب الإسلامي،قم،2002،مقدمةط2، ص298

26-محمد عبده، **نهج البلاغة: شرح الإمام محمد عبده**، ذوي القربى،قم، 1427 هـ،ص 376

27-فرانز روزنتال، **مفهوم الحرية في الإسلام: دراسات في مشكلات المصطلح وأبعاده في التراث العربي الإسلامي**،ط2،ترجمة:رضوان السيد،المدار الإسلامي،بيروت، 2007،ص127.

28- محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، المصدر السابق، ص298

29- محمد باقر الصدر، **الإسلام يقود الحياة**، مجمع الثقلين العلمي، بغداد، 2003،ص 56.

30- عبد الهادي علي النجار، المصدر السابق، ص61

31- أنور عبد الكريم، الاقتصاد الإسلامي: مصطلحات ومفاهيم، في :**ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية (سطيف (الجزائر) 14-20 أيار/مايو1991)**،ط2،تحرير:منذر قحف،المعهد الإسلامي للبحث والتدريب،جدة2001،ص46

32- محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، المصدر السابق، ص 721.